20010509-0002-2

المسجونون اللبنانيون في سوريا
لجنة في بيروت وعريضة في باريس

هل استقرت قضية المسجونين اللبنانيين في سوريا على إطلاق وعلى نفي وجود آخرين في السجون السورية، أم أن للموضوع تتمة.. وما هي هذه التتمة؟

فبعد العاصفة التي أثارها بيان المطارنة الشهي، بالإضافة الى تحركات أهالي المسجونين اليومية، وبالإستناد الى اتجاه الحكم السوري الجديد بالإعلان عن العفو العام في سوريا نفسها وإغلاق سجن المزة، تبرز قضية من تبقى من السجناء اللبنانيين في سوريا على مستويين داخلي وخارجي:

- إن اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء وكلفها الإستماع الى الأهالي الذين يصرون على تأكيد وجود أبنائهم في السجون السورية، إنما عقدت إجتماعها الأول، في مقر وزارة العدل، بعد أخذ وردّ بين الأمن والقضاء، وقررت المباشرة بالقيام بدورها. عُقد الإجتماع برئاسة النائب فؤاد السعد وحضور جميع أعضائها، باستثناء مندوب نقابة محامين الشمال التي أصدرت بيان إعتذار عن المشاركة لأسباب ثلاثة: غياب الوفاق الوطني الضروري لنجاح مهمة اللجنة، غلبة الإتجاه الأمني على دور اللجنة فيما الموضوع سياسي بإمتياز، وخشية النقابة أن تتحول الى ملجأ للأهالي المطالبين بأولادهم المفقودين على مدى سنوات الحرب اللبنانية مما يُخرج مسار الهيئة عن وظيفتها المحددة بتقصي المعلومات عن فئة محددة من المفقودين والمخطوفين، كما جاء في بيان النقابة..

- جاء في المذكرة التي رفعها ٦٢ نائباً فرنسياً الى الحكومة الفرنسية، في البند الثاني من المطالب (إطلاق كل المعتقلين السياسيين اللبنانيين في السجون السورية)، فيما دعا البند الأول الى سحب الجيش السوري من لبنان، ودعا البند الثالث الى تنظيم إنتخابات حرة في إشراف الأمم المتحدة.

وفي حديث حول العريضة، أكدت أوساط التجمع من أجل لبنان أن هناك العشرات من الرهبان وعسكريي الجيش اللبناني ومن أهلنا في طرابلس والجنوب لا يزالون معتقلين داخل السجون السورية ويجب إطلاقهم.

وأشارت أنها وزعت لوائح منقحة بأسماء ١٧٠ لبنانياً معتقلين إضافة الى إثباتات تؤكد وجودهم هناك والسجون التي يُعتقلون فيها.

خارج هاتين المحطتين البارزتين في دورة المسجونين في سوريا، يبقى هذا الموضوع نقطة تجاذب ساخنة في ملف العلاقات غير المميزة بين المطالبين بتصحيح العلاقات اللبنانية-السورية وبين المصرين على إبقائها في قعر الحال التي وصلت اليها هذه العلاقات!!